Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وابحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دورالمجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

The role of civil society in activating participatory democracy in Algeria.

مراد سالي mourad Sali

استاذ محاضر "أ" جامعة جيلالي بونعامة ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ،خميس مليانة ، عين الدفلى

Assistant professor "A" University of Djilali Bounaama, Faculty of Social and Human Sciences, Khemis Mayana, Ain Defla.

m.sali.@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2022-10-07 **تاريخ القبول :** 2022-12-23

الملخص :

يهدف هذا البحث للتعرف على الأدوار التي تقوم بها فعاليات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات من خلال برامجها المعلنة والمتعلقة بدعم مضامين ثقافة الديمقراطية التشاركية كخيار استراتيجي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق تنمية شاملة، و تبيان حقيقة دور المجتمع المدني في كشريك فاعل في الحوكمة والتسيير الراشد،بإعتبار فاعليات المجتمع تعتبر حلقة وصل بين المواطن والسلطة وهي الداعم لمسارات وتوجها لذلك من بات من الضروري اشراك المجتمع المدني في العملية التنموية.

الكلمات المفتاحية :المجتمع المدني ، الفاعلية، الديمقراطية التشاركية .

Summary:

This research aims to identify the roles played by civil society actors from associations and organizations through their announced programs related to supporting the contents of the culture of participatory democracy as a strategic option that can be relied upon to achieve comprehensive development, and to clarify the reality of the role of civil society in as an active partner in governance and rational management, considering the Society is a link between the citizen and the authority, and it supports the paths and directions for this, which makes it necessary to involve civil society in the development process.

Keywords: civil society, effectiveness, participatory democracy

مقدمة وخلفية نظرية :

في ظل تعقّد الحياة الاجتماعية، وزيادة المسؤوليات على عاتق الدولة، ووصولها إلى درجة من عدم قدرتها على إدارة مختلف المجالات بالكفاءة اللازمة، وظهور الكثير من النقائص على مستوى الأداء، وبالتالي على مستوى النتائج؛ وظهور العديد من الأصوات المنادية بضرورة فتح المجال العام لشريك آخر، لتقاسم المهام، والتخلي له عن بعض ميادين الحياة الاجتماعية ومن ثَمَّ تفرّغها لمهام أرقى، وأصعب، وأكثر خطورة، وأهمية للمجتمع؛ وبعد نضال طويل جاء الدور على المجتمع، لأَنْ يدخل كشريك للدولة بممثل عنه يسمى: المجتمع المدني، وذلك بعد أن نال الاعتراف بقوة القانون، وانطلق في نشاطه؛ فذاع صيته بفضل ما حقّقه من نتائج إيجابية وامتدت ظاهرته من دولة إلى أخرى، خاصة مع التقدم الهائل في وسائل التواصل التكنولوجية وتحرّر المعرفة؛ لكن انتشاره في بلدان العالم الثالث لم يكن بالأمر السهل. والجزائر إحدى تلك الدول التي مرّ فيها المجال العام بمراحل عدة، وبصعوبات جمّة ؛ حيث كانت البداية بمرحلة التواجد العثماني في الجزائر، ثم الاحتلال الفرنسي، وبعدها جاءت التعددية الأمر الذي أدّى في خريف 1988 إلى تفجير بنية النظام السياسي الجزائري،

وبداية عهد جديد من خلال المصادقة على دستور 23 فبراير 1989؛ الذي جاء لإرساء أسس جديدة في نظام حكم، سيادته ترجع إلى الشعب، ويهدف إلى بناء نظام، وتكريس تقاليد ديمقراطية في العملية السياسية، والقضاء على الحزب الواحد، وفتح المجال أمام التعددية السياسية، والحزبية، وبدأت الجزائر تسير بخطى كبيرة نحو الديمقراطية؛ فأُنشئت الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات، نقابات، اتحادات رياضية وفكرية، وغيرها من المكونات، وهكذا خرج المجتمع المدني كمفهوم، وكممارسة من ميدانه التقليدي الضيّق الذي اعتمد على المؤسسات المتأصّلة في الجزائر - والتي كان لها دور في تحريك المجتمع، ونخص بالذكر المساجد، الزوايا، الأوقاف، والقبيلة - ليأخذ طابع الانفتاح الموسّع، ويدخل ميدان المفهوم العالمي؛ أي أنّ المجتمع المدني أخذ كوسيلة لحل إشكالية ثقافة التسلط، واستبدالها بثقافة العدل، الحرية، وقبول الآخر؛ كما تدعّم المجال العمومي بقانون 31/90 الذي كان محمّلا بالكثير من النقائص، ليتم إعادة مراجعته والخروج بالقانون الجديد 12-06 الذي انتعش معه العمل السياسي والمدني؛ وهي الفترة التي تناولتها الدراسة بالبحث من خلال تركيزها على فحوى العلاقات، والتفاعلات التي ميّزت الفترة الممتدة من 1999 إلى 2017.

الإشكالية

لقد حظي المجتمع المدني منذ بداية الثمانينات باهتمام واسع، من قبل السياسيين، ورجال الفكر على حد سواء، وتناولته كتاباتهم بالبحث والتحليل ما لم ينله موضوع مثله من ذي قبل بعدما أثبتت التجارب الميدانية للدول عجزها بمفردها إدارة شئون المجتمع، وتلبية حاجيات مختلف فئات المجتمع؛ فكان لابد من إعادة تفعيل هذا القطب، ومنحه مكانته التي تجعل منه شريكا حقيقيا للدولة في التفكير، التخطيط، والتنفيذ.

وبعيدا عن مدى قدرة المجتمع المدني من تأدية دوره بنجاح في كل الحالات، وفي كل مكان، وفي كل زمان،وبعيدا عن مختلف التجاذبات من مختلف الأطراف،السياسية،الاقتصادية،الثقافية،والأيديولوجية فإن مجرد تواجد المجتمع المدني على الساحة يعد ضمانة للحد الأدنى من إمكانية سيطرة الدولة على المجتمع، لأن الضعف في الأشياء عابر وليس متأصل، والمجتمع المدني بكل مكوناته، هو تعبير عن درجة من النضج الفكري، والوعي بمتطلبات الظرف، من خلال التطوّع لأجل تقديم خدمات، أو مساعدات، أو الدفاع عن حقوق ومكتسبات، أو المطالبة بحقوق اجتماعية ومهنية عادلة، ومن هنا يمكن القول الى اي مدي يمكن للمجتمع المدني ان يكون شريك في تفعيل الديمقراطية التشاركية ؟ وكيف يكون ذلك؟

1- هل حقيقة المجتمع المدني شريك استراتيجي للسلطة داخل المجتمع؟

2- هل يستطيع المجتمع المدني في الجزائر ان يفرض وجوده ويعزز مكانته من خلال ما يقدمه من خدمة للمجتمع؟

3- هل يمكن للمجتمع المدني ان يحقق ما تصبو اليه السلطة، دون التخلى عن مبادئه؟

ماهية المجتمع المدني

1- مقوماته:

تتباين مكونات المجتمع المدني فيما بينها، وفي مدى فاعليتها حسب درجة قوة الخصائص التي تميزها؛ ومن أهم تلك الخصائص نذكر ما يأتي:

أ- التعدد:

والمقصود به هو تعدّد الهيئات التنظيمية، وتنوع الأهداف؛ فتعدّد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة ينتج عنه وجود مستويات تراتبية تزيد النشاط المؤسّسي سلاسة، وتنظيما واحتواء للمشاكل، والعراقيل؛ وتدفع بالمؤسسة لمزاولة وظائفها بطريقة تهدف إلى تحقيق الكمال؛ كذلك الأمر بالنسبة لتعدّد الأهداف، وتنوّعها يمنح المؤسّسة القدرة على تكييف نفسها في حال افتقادها لأي هدف من أهدافها بشكل أفضل من المؤسسة وحيدة الهدف.

ب- الإنتشار:

هو الانتشار الجغرافي للمؤسسة على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله، زيادة عدد وحداتها الفرعية وتنوعها، ما يزيد قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها؛ في حين أن اقتصار تواجدها على المدن الكبرى دون المدن الصغيرة، والمناطق النائية يقيّد قدرتها على تغطية بقية المناطق، وبالتالي حرمان هذه الأخيرة من خدماتها، وعليه فإن الفضاءات التي تتحرك فيها فعاليات المجتمع المدني المعاصر تبدأ من "حلقة الحي، ثم المدينة، والجهة، والبلد، إلى أن تَعْبُرَ الحدود إقليميا، ودوليا، وعالميا، كما هو بارز في المنظمات غير الحكومية النشطة في مجالات حقوق الإنسان، الحريات، الصحة، والبيئة (منظمة صحافيون بلا حدود، منظمة العفو الدولية، منظمة أطباء بلا حدود، منظمة **السلام الأخضر Green peace**، و**منظمة الشفافية** الدولية، وغيرها من المنظمات)، وهناك منظمات ذات طابع ديني وخيري؛ ولهذه المنظمات تأثير قوي على سياسات الدول، ولها مواقع متقدمة في الأمم المتحدة وعند الرأي العام العالمي" (ميهوبي، 2011).

ج- الصّالح العام (التجانس):

إن الصراعات السلمية التي يتم فيها تبادل الآراء، والرؤى المتباينة، والمتعددة داخل إطار من القوانين الداخلية، والاحترام المتبادل بين القوى، والجماعات ذات المصالح المتناقضة رأسيا، أو أفقيا تَنِمُّ عن نضج مدني لخدمة الصالح العام، يسمح للمؤسسة بتطوير نفسها آليا، في حين أن الحرص على خدمة المصالح الضيقة، والتعصب في تلك الخدمة ينتج عنه صراعات تؤدي إلى انقسامات وتصدّعات بين أفراد المؤسسة، وإذا ما كانت طريقة حل الصراع عنيفة نجم عنها تخلف المؤسسة وهذا ما يحدث في الجزائر لفعليات المجتمع المدني من صراعات وخلافات في الغالب تكون من اجل تقاسم المنافع وحب الرئاسة .

د- الإستقلالية:

يقصد بها أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات، أو الجماعات، أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطاتها؛ ويمكن أن نوجز أبعاد هذه الاستقلالية في

- إستقلالية النشأة، والوظائف، وطريقة اختيار الأعضاء، وأن لا تدخّل الدولة في تقييد حريته لأن

المجتمع المدني الحر يعتبر مؤشرا من مؤشرات الدولة الديمقراطية.

- الإستقلالية المالية لمؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في تحديد مصادر تمويل تلك المكونات الاجتماعية، لكونها تتلقى جزءا من تمويلها من الدولة، أو بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة على التمويل الذاتي، وذلك من خلال مساهمة الأعضاء في شكل رسوم العضوية، أو التبرعات، أو من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدماتية، أو الإنتاجية؛ انطلاقا من هذا يعتبر التأسيس الاقتصادي أهم عناصر الاستقلالية والاستمرارية، وأن غياب التمويل الذاتي يجعل تمويل الدولة أهم مصادرها، أو تمويل المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، مما يجعلها أسيرة مصادر تمويلها.
- الاستقلال الإداري والتنظيمي، ونعني به مدى استقلال مكونات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها، وقوانينها الداخلية، وبعيدا عن تدخّل الدولة؛ ومن ثَم تنخفض إمكانية احتوائهم من قبل السلطة، في حين تحرص النظم التسلّطية على منح قيم مكونات المجتمع المدني أو إخضاعها للرقابة، والسيطرة في حالة السماح بقيامها، وبذلك تصير عديمة الفاعلية؛ فتطرح الدولة التسلطية نفسها بديلا عن مكونات المجتمع المدني.

ويعتبر قيام التفاعل فيما بين مكونات المجتمع المدني من خلال قواعد التضامن، والتماسك وكذا تأسيس قواعد ممارسة داخلية شفافة ترفض الفساد، والانحراف، أو الاستبداد كأولويات تساهم بصفة مباشرة في إعاقة أي محاولة اختراق لها.

إن استقلالية الحياة الترابطية ليست ضرورية لتوفير وسيلة ضغط للمطالبة بتغيير سياسات معينة فحسب، بل من المهم أيضا أن تكون هذه المكونات قادرة على تحديد، وتطوير أهدافها سواء كانت متطابقة، أو غير متطابقة مع أهداف أجهزة الدولة، وأهداف الفاعلين الآخرين داخل المجتمع؛ الاستقلالية تسمح لهذه المكونات باختيار قياداتها، بدلا من أن تقوم الجهات الإدارية بفرض معايير، وشروط معينة لاختيارها على شاكلة شرط الولاء السياسي، أو الالتزام الإيديولوجي كذلك فإن الاستقلالية تعني قدرة مكونات المجتمع المدني على تحديد شكل، وأسلوب التنظيم الذي يناسبها، دون أن يفرض عليها شكلا تنظيميا معينا من الدولة، وأجهزتها الإدارية؛ هذا بالإضافة إلى حريتها في مناقشة القضايا العامة، والتعبير عن وجهات نظرها تجاه توجهات، وسياسات الدولة، وهذا مل يسعى اليه المجتمع المدني في الجزائر .

هـ- القدرة على التكيّف:

"قدرة المكوّن الاجتماعي على التوافق، والانسجام مع الظروف المتجددة، والتطورات في البنية التي يعمل من خلالها، ما يمنحه الفاعلية وزيادة أهميته؛ وهناك أنواع للتكيّف: الزمني، الجيلي والوظيفي" (السهول، 2015).

و- طريقة النشأة:

"ونعني بها حدود تدَخُّل الدولة في عملية الإنشاء، أي بقدر تدخُّل الدولة في هذه العملية بقدر ما ينعكس ذلك على تبعية تشكيلات المجتمع المدني لها (محرز، 2016، صفحة 12). "

ي- الشرعية:

وهي "ما يُضفِيه اعتراف الدولة بقانونية، ورسمية وجودها، ونشاطها في العلن؛ أو ما يمنحه لها المجتمع من

إقرار بأحقيتها في الوجود من خلال عدد الأفراد المنتسبين لها (محرز، 2016، صفحة 15)."

إنّ ما سبق ذكره من مقومات هي التي تشكِّل خصوصية المجتمع المدني، كونه وحدة كاملة متفاعلة، وأنّ انتفاء هذه المقومات عن المجتمع المدني جزئيا، أو كليا يفقدها بعض، أو جل جوهرها، وأساس عملها.

2- مكوّناته:

يمكن تصنيف مكونات المجتمع المدني حسب نوع المكوّن فنجده يتكون من: الجمعيات ، التنسيقيات، لجان الاحياء، الرابطات، الآحزاب ، المنظمات، االإتحادت،.....الخ وغيرها من أنواع مكوّنات المجتمع المدني.

إلا أنه يمكننا تصنيفها بحسب تواجدها الميداني من عدمه إلى مكونات مجتمع مدني حقيقية تمارس نشاطاتها وفقا لقانونها الداخلي، ووفقا لأهدافها المسطرة، وكل هدفها خدمة الصالح العام وفئة مكونات مجتمع مدني بأهداف سياسية خفية، مرتبطة بأحزاب، وتنظيمات سياسية قائمة، إلى جانب تواجد مكونات مجتمع مدني وهمية معتمدة قانونا، غير أنها لا تنشط ميدانيا، تخدم أهدافا خارجية، أو ذاتية ويوجد الكثير منها في الجزائر ، مما انكعكس سلبا على اداء المجتمع المدني عندنا .

نضيف إلى ما سبق ذكره عن مكونات المجتمع المدني نموذج آخر؛ فالمعروف أن تأسيس المنظمات غير الحكومية بالطريقة التقليدية تعوقها الكثير من العراقيل كالبيروقراطية، وطول مدة منح الاعتماد، وصعوبة الحصول على مقر اجتماعي لها فضلا على تمييع أغلب المنظمات وتذويبها وجعلها لجان مساندة سياسية حينا، وفرق عمل مناسباتية حينا آخر، الأمر الذي فرض توجّه الكثير من الشباب إلى البديل السهل، والسريع وهو إنشاء منظمات مجتمع مدني إلكترونية تتخذ من المواقع المشهورة، والمنتديات محطة لانطلاقها نحو خدمة الفكرة التي تأسّست من أجلها.

"إن المجتمع المدني في الدول الغربية احتل مكانة رائدة، وتجاوز الشكلية والسطحية في العمل، فالأمر تجاوز ذلك، وجعل من المنظمات غير الحكومية سواء بمفهومها التقليدي، أو بمفهومها الافتراضي المعاصر منابر حقيقية لمواجهة التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية حتى ساد الاعتقاد اليوم أن مكونات المجتمع المدني هي الملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الإنسانية الخيرية، وغير الخيرية في مواجهة عجز الدولة، وشلل أجهزتها، بسبب سيطرة البيروقراطية عليها (بوخاري، 2017، صفحة 85)".

بالحديث عن طفرة المنظمات المدنية الافتراضية يرى الأستاذ حنطابلي يوسف أستاذ علم الاجتماع والناشط المدني أن المجتمعات التي تعيش الحداثة، أصبحت الكلمات والتعابير التي تُعبِّر عن وجودها، وتفاعلها مع واقعها هي غير الكلمات التي عهدتها في الماضي؛ فأصبحت كلمة الكومبيوتر، والإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي إحدى التعبيرات التي فرضت نفسها عليه؛ حتى تحوّل الرقمي إلى أكثر تمثيلية من الواقع، وصار الواقع الافتراضي يمنح للفرد هامش الحرية والتعبير أكثر من الواقع العيني؛ ويضيف أنه في الوطن العربي مع غياب المجتمع المدني الفعّال

"لجأ الفرد إلى ذلك الفضاء الذي يتحكّم فيه، ويعرف كيف يتعامل معه على اعتبار أنه يخضع لعقد اجتماعي مسبق دون خلفية تتجاوز المصالح

الأيديولوجية، وهذا ما جعل الفعل المواطني الافتراضي يتحوّل من تمثيل الواقع إلى التأثير فيه لكن من جهة ثانية تعتبر طفرة مدنية يقابلها فراغ قانوني (بوخاري، 2017، صفحة 110)"

كما ينضوي تحت مفهوم المجتمع المدني فئة بخاصية عالمية، فإنه أول ما ظهرت فكرة المجتمع المدني العالمي عند KANT حيث أن فكره "يركز على تطوير عقلانية كونية مؤسِّسة للديمقراطية، أي محاولته التنظير لنموذج كوني يعتبر النظام الديمقراطي هو النموذج العقلاني والأمثل، إلا أن الفلسفة المثالية هي السبب في فشل تصوره، وهذا ما أدى بمنتقده يورغن هبرماس YOURGEN HEBERMASS إلى الاعتقاد بإمكانية بناء فلسفة كونية، تؤسِّس لمجتمع مدني كوني، ويَفترض أن الكائنات البشرية مُعرَّفة بكونها كائنات ديمقراطية؛ ويؤكد أيضا على أن المجتمع المدني يخضع لمصالح الأفراد، ومدى تواصلهم، مما يشكِّل إطارا عالميا لتعاونهم، وهذا ما يقيم مجتمعا مدنيا عالميا (داود، 2015، صفحة 205). "

تاريخ ميلاد المجتمع المدني العالمي كان حسب بعض الملاحظين عند "قمة الأرض بريوديجانيرو بالبرازيل عام 1992، لكن في نظر آخرين الذين يركزون على النموذج الاقتصادي العالمي، فإنه ظهر بوضوح مع التحركات ضد مفاوضات L'OMC (منظمة التجارة العالمية) بسياتل Seattle (و.م.الأمريكية) في نهاية عام 1999 (Pirotte، 2007، صفحة 10)."

ومن أبرز عناصر المجتمع المدني العالمي نجد المنظمات غير الحكومية، التي هي منظمات ذات طابع دولي، تعمل على صعيد تمويلي، وفني لأجل المساعدة، ودعم الدول أثناء الكوارث، والأزمات المختلفة؛ وتعد المنظمات غير الحكومية كعنصر في المجتمع المدني العالمي من خلال برامجها الهادفة لحماية الحقوق، والحريات، وحماية البيئة وغيرها؛ كما نجد أيضا الندوات، والمؤتمرات العالمية خاصة ما تعلّق منها بترويج المفاهيم العالمية للمجتمع المدني القائم على الحرية، والتنوع، وفق ما أكده تقرير المجتمع المدني لعام 2002؛ إلى جانب تواجد المجتمعات المدنية المحلية، وهي أهم مكونات المجتمع المدني العالمي، وتتمثل أبرز مبادئ المجتمع المدني العالمي في: الحرية، التضامن، التنوع، الديمقراطية؛ أما عن أهم خصائص المجتمع المدني العالمي فهي تتمثل أساسا في: التنظيم، الطابع الخاص، عدم الربحية، الإدارة الذاتية، الطوعية، الديمقراطية الداخلية، التنسيق، وغيرها من الخصائص، وكذلك المجتمع المدني في الجزائر له بعض الخصائص السالفة الذكر رغم الخناق المفروض عليه من نواحي عدة .

3- **دعائمه:**

أ- الإعلام الحر:

تتواجد في الساحة الإعلامية ترسانة من وسائل الإعلام الخاصة المكتوبة، والمسموعة، والمرئية، التي تمارس وظيفتها الإعلامية الداعمة للمجتمع المدني، من خلال متابعة نشاطاته الميدانية، ودعم مطالبه المشروعة، والكشف عن مواطن الضعف في أدوار تلك المكونات الاجتماعية، والمساهمة في إيصال صوتها للرأي العام، والذود عنها في حالة تعرضها للإكراه والمساومة من قِبل بعض مسئولي هيئات الدولة، أو تعرضها للمساومات من قبل بعض الأحزاب السياسية، ورجال المال والأعمال، والنافذين سياسيا، وعسكريا؛ كما أنها تعتبر منبعا لميلاد بعض المكونات الاجتماعية في تخصصات جديدة من

خلال ما تنشره من مقالات، وما تبثه من تحقيقات عن فئات جديدة باحتياجات جديدة.

ب- الديمقراطية:

هي مطلب اجتماعي، وسياسي بامتياز، والمجتمع المدني لا يستطيع أن يؤدي دوره مثلما هو متوقع منه في وسط تُعتبر فيه الديمقراطية جريمة، إنّ الديمقراطية تعني حرية الرأي، والقرار، ورفع القيود عن الحريات الأساسية، والاعتراف بالآخر كشريك؛ فالديمقراطية تسمح للمجتمع المدني بأن يعمل في حرية، وأن ينشط بعيدا عن أي ضغوطات من مختلف هيئات الدولة، كما تسمح له بأن يقف في وجه أي استفزازات، أو مساومات.

ج- النخبة المثقفة:

إنها تلك الفئة المثقفة التي يعوّل عليها في التفكير، والتخطيط، وقيادة المجتمع نحو تحقيق أهدافه؛ وبما أنّ المجتمع المدني يعمل وفق قوانين مع الإدارات، ومختلف الهيئات الداخلية والخارجية، فهو في أمَسِّ الحاجة لهذه الفئة لزيادة كفاءته في تأدية دوره، والسعي نحو مزيد من تحقيق مطالب مختلف الفئات الاجتماعية؛ إنّ النخبة المثقفة يمكن أن تعمل على دعم المجتمع المدني من خلال ما تنشره من وعي حول العمل التطوعي، وأهميته، عبر ما تُصْدره من كتب، وما تنشره على صفحات الجرائد، وما تحاضر به في الجامعات، ومختلف الملتقيات، مع العلم ان المجتمع المدني في الجزائر تقوده نخبة في مختلف التخصصات والميادين لكن التضييق والخناق على هؤولاء الفاعلين اثر بشكل او بآخر على مستوى اداء المجتمع المدني .

د- الأحزاب السياسية:

وتشكل همزة الوصل بين المجتمع المدني والسلطة، من خلال رفع مقترحاته، وتبنّي مطالبه " كما أن المجتمع المدني يعتبر رافدا مهما للنواب البرلمانيين، للإطلاع عن قرب على احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية؛ وبالتالي فالعلاقة بينهما علاقة منفعة متبادلة، إنها تلك العلاقة التكاملية، التي تجعل من كليهما سندا للآخر خدمة للصالح العام. (بوخريص، 2013، صفحة 145)"

04- قيمه:

إن المجتمع المدني مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية النسبية، والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة؛ وهو مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيمات؛ وهو مجتمع التسامح، والحوار، والاعتراف بالآخر، واحترام الرأي المخالف؛ والعلاقات في المجتمع المدني أفقية، وليست رأسية؛ وهو بالتالي مجتمع الإبداع في أرحب معانيه.

05- أهميته، وظائفه، أدواره، وأهدافه:

أ- أهميته:

إن المجتمع المدني بتكويناته المختلفة قادر على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة، أو الطويلة الأمد، لحياته ومصيره؛ "ويتراوح هذا التأثير للمجتمع المدني على الدولة من حالة إلى أخرى، ففي حده الأقصى يصل تأثير المجتمع المدني إلى صياغة شكل الدولة نفسها واختيار النظام السياسي، وانتخاب الحكومة، ومحاسبتها، وتغييرها بشكل دوري مقنَّن؛ وفي

حده الأدنى يكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم ويقتصر على السخط الصامت، وعدم التعاون غير المنظم (نزار، 1984، صفحة 90)."

حين نتحدث عن المجتمع المدني فنحن لا نتحدث عن كيان واحد متجانس، ومنسق، ويعبّر عن نفسه بصوت واحد تجاه الدولة، بل "إنّه مكوّنات مختلفة، ومتناسقة، وفي بعض الأحيان متناقضة في رؤاها، ومصالحها، ومواقفها بقدر ما هي متفاوتة أيضا في مستويات وعيها وتنظيمها وحجمها، ومواردها المادية، أو المعنوية؛ وهي بهذا المعنى نادرا ما تكون في الوقت نفسه في موقف رضا كامل، أو موقف رفض كامل للدولة، وسياساتها (السيد، 2003، صفحة 133) "

ففي الغالب يكون مكوّن اجتماعي واحد على الأقل من مكونات المجتمع المدني الرئيسية على وفاق كامل، وتحالف وثيق مع مؤسسة الدولة، بل وقد يكون هذا المكون الأساسي هو المهيمن على مؤسسة الدولة؛ ولكن الذي يفرّق بين مؤسسات الدولة، ومكونات المجتمع المدني في النهاية هو أن هذه الأخيرة تنشأ طواعية، واختيارية لتحقيق أهداف عامة، أو مصالح خاصة للمنخرطين فيها.

وتتراوح مكونات المجتمع المدني في درجات، ومستويات تنظيمها، ورسميتها؛ ولكنها في كل الأحوال تظل مستقلة لدرجة كبيرة عن الحكومة؛ ومن أمثلة مكونات المجتمع المدني النقابات والاتحادات، والجمعيات المهنية والثقافية والفكرية. وتؤثر مكونات المجتمع المدني في الدولة من "خلال المجالس النيابية، أو مجالس الشورى، أو الصحافة، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظَّمة Lobbies؛ كما أنها تؤثر من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية، وغير المعلنة، كالجماعات القرابية، وجماعات الزملاء، والأصدقاء؛ وقد تمارس مكونات المجتمع المدني تأثيرها على الدولة من خلال اللجوء إلى القضاء، أو التظاهر، والاعتصام، والمقاطعة، وأخيرا باللجوء إلى العنف المنظم، وغير المنظم.

ولعل ما يحتاجه المجتمع المدني لتثبيت أسسه هو الدعاية ككيان مساهم بشكل فعّال في تطور، وتقدم المجتمع، وذلك الوعي يعتمد على توفير شروط التفعيل المناسب لمثل هذه الكيانات والتي بدورها تستوجب رفع درجة وعي الأفراد من خلال تأكيد أهمية وجود المجتمع المدني كمحور أساسي في المجتمع (رشيد، 2003، صفحة 218)."

ب- وظائفه وأدواره:

تبلورت مجموعة واسعة من الوظائف لهذا القطاع في سياق تطوير الحريات العامة، ومسيرة الديمقراطية، وتعميق النسيج الاجتماعي، تَمَّ تلخيصها في خمس مجموعات:

- توجيه الصراعات بالبحث الجماعي عن حلول توفيقية لمعالجة النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل سلمية، وتجنب اللجوء إلى المؤسسات الحكومية المعنية، وتوفير الوقت، والتكاليف.
- "تعزيز التنمية المجتمعية من خلال المساهمة الفعالة ببناء رأس المال الاجتماعي، إضافة إلى نشاطاته التعاونية.
- إفراز القيادات الجديدة بالعلاقة مع نشاطاتها الديمقراطية.
- تجميع المصالح، والتوفيق بينها ببلورة مواقف جماعية من القضايا التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك لحل مشكلاتهم الجماعية من خلال منظماتهم المهنية.

- نشر ثقافة حضاري (رشيد، 2003، صفحة 67)."

على مكونات المجتمع المدني الاستعداد لممارسة بعض الوظائف الكبرى التي كانت حكرا على الدولة، والتي بدأت الدولة في التنازل عنها لصالحه، خاصة في مجالات الصحة، التربية الثقافة، التضامن الاجتماعي، وستتضاعف المهام، والوظائف مع مرور الوقت، لأن المسألة ليست شأنا داخليا، وإنما هي حتمية فرضتها التحولات التاريخية لمنظومات الحكم في كل العالم؛ فمهما كانت قوة القدرات الاقتصادية للدولة، فإنها لن تستطيع التكفل بكل شيء؛ فمتى تتخلص الدولة بمختلف مؤسساتها الرسمية من أعباء الإنفاق الاجتماعي، وبرامج التكفل التام بملفات الصحة، البيئة، التربية، وغيرها من الشئون لصالح مكونات المجتمع المدني، وتتفرغ هي للقضايا الإستراتيجية مثل عصرنة الجيوش، وتحديث السياسات الخارجية، وتطوير المنظومة التشريعية وتحسين الأداء الإداري للمصالح والهيئات الحكومية، وتعزيز الإصلاح السياسي بما يتجاوب مع الرهانات الداخلية، والتحديات الدولية الجديدة؟.

ج- أهدافه :

تنقسم في المجتمع المدني الأهداف إلى أهداف مشتركة، وأهداف خاصة، وأهداف استثنائية متعلقة بفترة من فترات الحياة الاجتماعية لمجتمع ما، وهذا ما يدخل ضمن عملية سرعة التكيّف مع المستجدّات؛ وعليه يمكن ذكر تلك الأهداف مجتمعة كما يلي:

- "دعم مشاريع وخطط التنمية الشاملة والمستدامة، بحيث تكون شريكا للدولة في تنفيذها، ومراقبة لأدائها، وراصدا لكل محاولات الانتهاك.
- اقتراح قوانين، وأنظمة، ولوائح، وتقديمها إلى البرلمانات، والجهات التشريعية، والحكومات.
- السعي من أجل بناء مواطنة متساوية وكاملة، ودون تمييز بسبب الدّين، أو اللغة، أو العرق، أو المذهب، أو الجنس، أو المنحدر الاجتماعي، أو غير ذلك.
- العمل على بناء قدرات الأفراد، وتنمية مهاراتهم، وتدريبهم ليسهموا في مجتمعاتهم، وفي مؤسساتهم المهنية، والنقابية للدفاع عن مصالح المنتسبين إليها، والدفاع عن مصالح المجتمع ككل
- تشجيع الجهود التطوعية، والمبادرات الفردية، والجماعية بما يعزّز التضامن، والتكافل، والتعاونوالمساندة بين جميع الفعاليات الاجتماعية.
- توحيد الطاقات، والقوى الاجتماعية ضمن هدف واحد، يمكن أن نطلق عليه المصلحة العليا للوطن.
- المساهمة الجادة في كبح الصراعات.
- التشجيع على ثقافة الحوار، والتداول السلمي على السلطة، ورفض كل مظاهر العنف والتعصب بمختلف أشكاله.
- ترسيخ ثقافة الديمقراطية التشاركية ، والتربية على المواطنة، وما يعني ذلك من حرية، ومسئوليةوتنظيم، ومشاركة، وتعدد، واختلاف، وحوار، وخضوع للأغلبية، وتسامح، واحترام الرأي الآخروتعامل في إطار مؤسساتي، وقانوني.
- توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة، وتقوية الشعور بالانتماء الوطني، وروح التطوعوالعمل الجماعي المنظم، والحد من النزعة الفردية والأنانية، وتحقيق الاندماج والتعاون بين أفراد تجمعهم الرغبة المشتركة في خدمة المجتمع.

- امتصاص حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي، والتنفيس عنها بتفجير الطاقات بصورة إيجابية، واعتماد النهج السلمي في اتخاذ المواقف المختلفة، والتعبير العلني عن القناعات المتباينة.
- تلبية الاحتياجات المتعددة، والمتنوعة للأفراد من خلال انخراطهم في الأنشطة الطوعية التي تتلاءم مع تخصصاتهم، وميولهم، وتطلعاتهم؛ وبضمان حرية تكوين مكونات المجتمع المدني، والانخراط فيها من دون تمييز، حتى لا يبقى المجال لأي تيار، أو فئة لاحتكار العمل في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والحقوقية وغيرها.
- تكوين النخب، وإفراز القيادات الجديدة؛ حيث تتيح منظمات المجتمع المدني لأعضائها التدريب على الخدمة العامة، والتمرّس على العمل الجماعي المنظم، ومن خلال أدائها لوظيفتها تبرز المواهب في التدبير؛ ويتم اكتساب المهارات الجديدة، وتعميق الخبرة والتجربة؛ كما أنّ تبوُّءَ مواقع المسئولية، والقيام بتوزيع الأدوار، وتنظيم العمل، وتدبير الاختلاف، والتوفيق بين الآراء يساعد على امتلاك فن القيادة؛ وبذلك يصبح المجتمع المدني منجما للنخب المؤهلة، والقيادات المدربة.
- الإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية خاصة في مواجهة الفقر، والبطالة؛ والتعامل مع الآثار السلبية لسياسات التحول الاقتصادي نحو السوق (الخصخصة).
- توسيع مشاركة القواعد الشعبية في عملية التنمية بعد إخفاق التنمية من أعلى إلى أسفل.
- تمكين المرأة، والمفهوم يشير علميا إلى توفير العناصر القوة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية لها، لتعتمد على ذاتها، وتسهم في التنمية الاقتصادية، والسياسية، وتنتفع بثمارها.
- يهدف المجتمع المدني إلى تطوير مشاركة المواطن في الرقابة على شؤون الحكومة، ليس فقط أثناء الانتخابات العامة الدورية، بل أنْ تكون المشاركة يومية مستمرة، يضاف إلى ذلك تعزيز مصالح المجتمع في مواجهة المصالح الراسخة، والعلاقات الشخصية؛ كما ويهدف إلى نشر قيم المحبة من خلال الفعل المشترك، وتقديم خدمات النفع العام، علاوة على تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وكذلك دوره في نشر ثقافة المبادرات الذاتية ، ثقافة بناء المؤسسات، وثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على بناء إرادة الناس، وجذبهم إلى ساحة الحياة العامة، والمشاركة الجادة في صنع القرار (داود، 2015، صفحة 232.226)."

لقد حققت بعض المجتمعات الشمولية قفزة فوق درب التقدم الاقتصادي والتقني، في ظروف تاريخية معينة، ولكنه سرعان ما تَبيَّن أنه لم يكن تقدما حقيقيا، بل كان طفرة اقتصادية ساعدت عليها ظروف سياسية عالمية، أو إقليمية، أو ثروات طبيعية وطنية؛ وُظِّفت لتحقيق أهداف سياسية معينة، مثل زعامة إقليمية، معينة؛ ولمّا تغيرت الظروف سقطت الدولة، وانهار المجتمع، ولنا الكثير من الشواهد في بلدان الإتحاد السوفيتي ولهثه للحاق بالغرب؛ وألمانيا الديمقراطية، وحلم اللحاق بالمعجزة الاقتصادية في ألمانيا الاتحادية؛ وإسبانيا في الأعوام الأخيرة من حكم فرانكو؛ والعراق في مطلع السبعينات بعد ارتفاع أسعار

6-علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر:

باعتباري فاعل في المجتمع المدني لأكثر من 15 سنة، فإن اهم ما يعيق دور المجتمع المدني والسلطة هوا عامل الشك حيث يعيق تشكّل أيّ تفاعل حقيقي، أو تعاون فعّال؛ ويعمل على عرقلة أيّ تقدّم في تطوير آليات تحسين نوعية الأداء وتسريعه، هذا النوع من العلاقات تغيب فيه الثقة بين الأطراف المتفاعلة التي هي أساس بناء أي علاقة بمواصفات تسمح بتحقيق كل الأهداف المعلنة؛ فالدولة تضع مكونات المجتمع المدني حديثة النشأة تحت الرقابة، لأنها لم تختبرها، فهي بالنسبة لها كائن اجتماعي مجهول على الرغم من البيانات الأولية التي بحوزتها من خلال ملف طلب الاعتماد أو التسجيل، كما أنها لا تثق في تلك المكونات الاجتماعية المستقلة، ذات التمثيل الحقيقي، وذات النشاط الكثيف والتأثير الفعّال، وتلك المناوئة لها من خلال انتقاداتها، وتعليقاتها على كل ما يصدر منها، سواء تعلق الأمر بقرارات، أو توجهات، أو سياسات اجتماعية؛ تبقى مثل هذه المكونات دوما محل ريبة، وتعاملها الدولة بحيطة وحذر.

إن عنصر الثقة بالنسبة للدولة يُبنى على أساسين: إما أن تقدِّم مكونات المجتمع المدني لها الولاء الكلي، أو أن تكون مكونات المجتمع المدني لا تشكِّل أي عائق أمام تنفيذ سياساتها الاجتماعية.

علاقة شكلية: هذه العلاقة مبنية بهدف تلميع صورة المجال العام المحلي في الخارج، أو لأجل الاستهلاك المحلي، لكسب رضا وقبول الرأي العام الداخلي؛ حيث يظهر مثل هذا الصنف من العلاقة مع كل أزمة داخلية في قطاع من القطاعات، خاصة تلك القطاعات ذات التمثيل والتأثير الأكبر، أو استجابة لأي ضغط داخلي، أو ضغط من قِبل الهيئات الدولية في قضية من القضايا الاجتماعية، وهي علاقة تحاول فيها السلطة القائمة امتصاص الضغط من جهة، ومن جهة ثانية تحاول استقطاب تأييد بعض الجهات المعارضة لها سياسيا، وكسب ودّ بعض المكونات الاجتماعية على أمل تجنيدها وضمِّها لتلك المكونات الموالية لها.

كما يظهر مثل هذا الصنف من العلاقة حينما تكون مكونات المجتمع المدني تهدف إلى الحصول على المنفعة الخاصة سواء تعلق الأمر بالحصول على المال، أو الوصول إلى السلطة، أو ربط علاقات مع النافذين في النظام السياسي والعسكري تحقيقا لمآرب شخصية بعيدة عن خدمة الصالح العام.

علاقة إقصاء: هي علاقة يتمّ فيها إبعاد قسم من مكونات المجتمع المدني النشيط من المشاركة في عملية التنمية، ومن كل المزايا التي يمكن أن تستفيد منها مكونات المجتمع المدني من تمويل محتمل، واستشارات، ودعوات لحضور مؤتمرات وطنية ودولية، الإقصاء هو إهمال متعمد الهدف منه وضع الطرف المُقصَى في عزلة عن محيطه، في هذا الصنف من العلاقة تقوم الدولة بفك الارتباط مع

تلك المكونات الاجتماعية التي تفصلها عنها مسافة اجتماعية معتبرة، سواء من حيث نوعية نشاطاتها، أو لعلاقاتها المشبوهة بالهيئات الخارجية، أو لأهدافها وسياستها الاجتماعية المخالفة لسياسات الدولة.

من جهتها مكونات المجتمع المدني وكرد فعل طبيعي على تجاوزات الدولة في تعاملها معها، فإنها تلجأ إلى توظيف أسلوب الإقصاء أحيانا خاصة حينما يتعلق الأمر بإرسال تقارير لهيئات دولية عن حقيقة الوضع المدني في الداخل، حيث أن مكونات المجتمع المدني تقصي الدولة من إشراكها في عملية إعداد تلك التقارير الموازية لتقارير الدولة، وكذا أحيانا حينما يتعلق الأمر بالحصول على تمويل خارجي لتنفيذ مشاريعها المعطلة بسبب سياسة التمييز المنتهجة من قِبل الدولة، فنجدها تتحايل أحيانا، وتتحدى أحيانا أخرى في سبيل حصولها على التمويل الخارجي.

علاقة وصي: الدولة تَعتبر نفسها المسئولة عن كل كبيرة وصغيرة تخص مكونات المجتمع المدني، وتحاول في كل مرة تتاح لها فيها الفرصة للتدخل في خصوصيات مكونات المجتمع المدني سواء عند الإنشاء من خلال تغيير الاسم، أو التعديل في الأهداف، أو تغيير، أو حذف بعض القوانين الداخلية؛ أو تتدخل في مرحلة النشاط بمحاولة إخضاع تلك المكونات لإرادتها، بعيدا عن أي شرعية قانونية؛ في مثل هذا الصنف تأخذ العلاقة اتجاها واحدا من الدولة نحو المجتمع المدني، على اعتبار أن الدولة هي المسئولة المباشرة على تنمية المجتمع المدني وتطويره، وأنّ هذا الأخير ما زال لم ينضج اجتماعيا، ولم يبلغ سن الرشد في مجال العمل الطوعي.

علاقة تمييز: وهي المعاملة المتفاوتة للجماعات المتنوعة في المراكز، سواء بإسباغ المزايا أو بفرض القيود من قِبل الدولة ومؤسساتها على مكونات المجتمع المدني، ما يؤدي إلى انقسام تلك المكونات بعدما كانت شبه كتلة واحدة، ولعل ما ينتج عن تلك العلاقة هو علاقات **غير قانونية**، يتم فيها التضييق، وفرض القيود على فئات من مكونات المجتمع المدني؛ في حين يتم منح امتيازات خارج أي أسس لفئات أخرى من مكونات المجتمع المدني.

علاقة مصلحة: عند الحديث عن ما يربط الدولة بمختلف مكونات المجتمع المدني، نجد أنّ المصلحة تلعب دورا محوريا في بناء العلاقات، فالدولة تبحث دوما عن من يؤيّد سياساتها الاجتماعية، ومعينًا لها على تنفيذها على أرض الواقع؛ هذا يدفعها لاستغلال مكونات المجتمع المدني التي تعاني من شح مالي من خلال إغرائها بمساعدات مالية وعينية؛ ففي هذا الصنف من العلاقة لا يحدث التفاعل إلا لأجل تبادل منافع عامة و/أو خاصة، في جو من رضا الأطراف المتفاعلة.

علاقة تكامل: هي تلك العملية التنسيقية بين الجماعات المختلفة،المتداخلة، والمتجاذبة في وحدة متكاملة؛ فإذا

كان المجتمع المدني هو من يدعم الدولة ويمنحها شرعيتها، فإن الدولة هي المسئولة عن تنميته وتطويره، على اعتبار أن الدولة سلطة اجتماعية، ونتاج عقد اجتماعي تفويضي من قِبَل الجماعة المنضوية في المجتمع المدني.

إن علاقة التكامل بين طرفي العلاقة لا تتم إلا إذا قام كلٌّ منهما بدوره المنوط به، فالمجتمع المدني يساند الدولة بحضوره الميداني والتكفّل بالفئات الاجتماعية، والسهر على متابعة المشاريع التنموية، وتقديم الاقتراحات، وغيرها من الواجبات الاجتماعية؛ في مقابل التزام الدولة ببنود العقد الاجتماعي أمام المجتمع.

علاقة غيرقانونية: هي علاقة تظهر برعاية قانونية، لكنها تنمو خارج الأطر القانونية، وتتم تفاعلاتها عبر قنوات غير رسمية، تُمنح فيها الامتيازات من الطرف الأقوى في مقابل تقديم الولاءات من الطرف الأضعف؛ ومثل هذه العلاقات تظهر بين مؤسّسات الدولة وتلك الفئة من مكونات المجتمع المدني منعدمة التأثير، وغير التمثيلية، أي تلك الفئة عديمة أو ضعيفة القاعدة الشعبية.

علاقة صراع: هو الاتجاه الذي يهدف إلى الفوز على الأفراد أو الجماعات المعارضة، أو الإضرار بها، أو بممتلكاتها، أو بثقافتها، أو بأي شيء تتعلق به، ومن ثم يأخذ الصراع شكل هجوم ودفاع؛ فعندما تأخذ الدولة موقفا عدائيا تشكيكيا من فئة من مكونات المجتمع المدني فإنها حتما تسعى إلى التضييق عليها، ومحاولة عرقلة نشاطاتها، وقد يصل الأمر إلى العمل على حلّها من خلال تلفيق التهم لها وللقائمين عليها (مؤسسين، ناشطين)، والنتيجة أن تلك الفئة من مكونات المجتمع المدني وبشكل طبيعي تأخذ موضع المدافع من خلال سعيها عبر مختلف وسائل الإعلام لكسب تأييد المتعاطفين معها، والقيام باعتصامات، وقفات احتجاجية، مظاهرات سلمية التي أحيانا قد تتسم بالعنف.

وفي المقابل حينما تتجاوز بعض مكونات المجتمع المدني لما هو مسموح لها قانونا من إقامة علاقات مريبة مع هيئات أجنبية، أو الدّوس على قانونها الداخلي، أو التملّص من التزاماتها الاجتماعية، أو أن تمسّ بأحد الثوابت الوطنية، أو أن تقوم بكل ما يجرّمه القانون من أفعال؛ عندئذ تأخذ الدولة موقفا مضادا لتلك المكونات الاجتماعية من أجل ردعها بتطبيق العقوبات اللازمة لعل أقصاها هو الحلّ، أو دفعها بقوة القانون للالتزام بقواعد العمل الطوعي.

علاقة إدارية: تتلخص هذه العلاقة في كون أن الدولة من خلال هيئاتها تقتصر تفاعلاتها على مع المجتمع المدني على مطالبتها بالوثائق، سواء كان تعلّق الأمر بمرحلة الإنشاء من خلال تلك الوثائق المكوّنة لملف طلب الاعتماد، أو تلك الإجراءات الإدارية التي تسبق أي عملية التحضير

لملتقيات، أو للاستفادة من معونات خارجية، أو عقد علاقات مع هيئات أجنبية، وكذا تلك الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمطابقة أو ملف طلب التجديد، من جهته المجتمع المدني، صارت علاقته بمختلف هيئات الدولة مبنية على الحالات الضرورية، والاضطرارية، حيث أنها لا تتعدى في الكثير من الأحيان تلك الطلبات المقدمة لمختلف الإدارات العمومية، لأجل طلب الاعتماد، طلب رخصة، طلب إعانة، وغيرها من الطلبات، التي تمثل الأساس الذي تُبنى عليه مثل هذه العلاقات.

علاقة مالية: في هذا الصنف من العلاقات نجد أن التفاعلات يقتصر حدوثها حينما يتعلق الأمر بالجانب المالي، فمكونات المجتمع المدني لا تتعامل مع مؤسسات الدولة إلا عند طلب الإعانات المالية، ومن جهتها مؤسسات الدولة لا تتعامل مع تلك المكونات إلا عند مطالبة تلك المكونات بتقديم الحصيلة المالية السنوية التي تبين فيها مصادر أموالها، وفيم أنفقتها.

علاقة هيمنة:

هي علاقة تتم تفاعلات الأطراف المشاركة فيها بهدف هيمنة طرف على آخر قصد إخضاعه لسيطرته، والتحكم فيه، واستخدامه لتنفيذ خططه؛ والهيمنة هي إحدى تجليات الصراع بين الأطراف المتفاعلة،فنجد أن الدولة في الوقت الذي انسحبت فيه من رعاية الشؤون الاجتماعية للأفراد والجماعات، فإنها لا تتوانى في الكثير من الأحيان من التدخل في شؤون المجال العام، والاحتفاظ لنفسها ببعض النفوذ عبر مدخل عملية إشرافها المباشر على المجال العام، والناشطين فيه من مكونات المجتمع المدني. من جهتها مكونات المجتمع المدني تحاول أن تثبت أنها الأجدر على قيادة المجال العام في إطار تنافسي لا يخلو من الشحناء والصراع أحيانا، لأنها ترى أن الدولة في ظل انغماسها مع القضايا الأمنية، الاقتصادية، والسياسية الكبرى لم تعد قادرة على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية.

علاقة طردية: هي علاقة تابع بمتبوع، تشبه العلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمتغير المستقل؛ حيث أنه كلما حدث تغير في الطرف الأول تأثر الطرف الثاني وتغير بمقدار ما تغير الطرف الأول في الشدة والاتجاه؛ مثل هذه العلاقة تُظهِر الطرف المهيمِن والطرف المهيمَن عليه، هذا التوازي في العلاقة لا يتمّ ناقصا، ولا يضيف جديدا؛ تتم هذه العلاقات بين مؤسسات الدولة كطرف مهيمِن، وبين مكونات المجتمع المدني الموالية ، والمؤيدة لسياسات الدولة الاجتماعية.

علاقة رخصة: هي تلك العلاقة المبنية على ملكية الرخصة أو فقدانها؛ فالدولة تقتصر تفاعلاتها على الرخصة مع هذه الفئة، نجدها تفرض، وتطالب مكونات المجتمع المدني عند إنشائها، وعند مزاولتها لنشاطاتها بضرورة الحصول على رخصة، ففي الأولى ضرورة

الحصول على رخصة أو اعتماد القبول تكون بمثابة الإعلان عن الميلاد القانوني لها، وفي الثانية تطالبها بضرورة الحصول على رخص لمزاولة مختلف الأنشطة الداخلية والخارجية، كإقامة الأيام الدراسية، والندوات، والمؤتمرات، والمعونات الداخلية منها والخارجية.

من جانبها مكونات المجتمع المدني لا تتفاعل مع مؤسسات الدولة إلا بمناسبات تقتصر على طلب الرخصة بداية من طلب رخصة التسجيل أو الاعتماد عند مرحلة الإنشاء، إلى تلك الرخص المتعلقة بمرحلة النشاط سالفة الذكر؛ مع الإشارة إلى أن هناك فئة أخرى من مكونات المجتمع المدني موجودة خارج هذه العلاقة لأن نشأتها كانت غير طبيعية ، أي لم تكن برغبة من الأفراد المؤسسين، أو بطلب من فئة اجتماعية متضررة، ولكن كانت بإيعاز من الدولة ذاتها، وينطبق هذا على مكونات المجتمع المدني الجماهيرية والمستنسخة.

- نلاحظ أن العلاقات الإيجابية اقتصرت على علاقة التكامل، في حين أن العلاقات السلبية تعدّدت، وأخذت حصة الأسد من مجموع العلاقات بين الطرفين؛ كما نشير إلى أن تلك العلاقات تغيب فيها الثقة، التعاون، التنافس الإيجابي، إحترام خصوصيات الطرف الآخر، تغليب المصلحة العامة علة المصلحة الشخصية، الجدّية، مبدأ تكافؤ الفرص.
- الدولة تبني علاقاتها وفق منظور تقسيم مكونات المجتمع المدني إلى قسمين، القسم الأول مجتمع مدني منزوع الإرادة، تابع لها بالولاء؛ القسم الثاني مجتمع مدني يتمتع باستقلال نسبي عنها، غير موثوق به.
- الدولة تعتمد في بناء العلاقات مع مكونات المجتمع المدني على معيارين: درجة الولاء، ودرجة الاكتفاء الذاتي، وليس على الكفاءة، والاعتماد على الغير.
- علاقة الوصاية تحاول الدولة فرضها على كل المكونات المدنية، من دون أن تفرق فيها بين المكونات الحديثة والقديمة، أو بين الممثلة والتي لا تمثيل لها، أو بين المؤثرة في المجال العام وتلك المكونات عديمة أو ضعيفة التأثير.

- نظريا تنشأ العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني في إطار قانوني ، لكن عمليا هي علاقات تنمو خارج إطار القانون بمساهمة طرفي العلاقة.

-أغلب العلاقات السلبية الناشئة بين الدولة والمجتمع المدني هي عبارة عن مقدمات لبروز علاقة صراع.

- تعدد العلاقات بين الدولة ومكونات المجتمع المدني أظهرت أدوارا ثانوية غير معلنة لكلا طرفي العلاقة؛ الدولة من جانبها صارت تمارس دور المعرقل، من خلال ممارستها لسياسة المنع، الحرمان، التمييز، الشك، الهيمنة، الوصاية، والإقصاء؛ والمجتمع المدني صار يمارس دور المقابل(المقاوم) للدولة، ولم يصل بعد إلى مرحلة المشاركة في التنمية الاجتماعية ، أو لم يسمح له بأداء هذا الدور؛

كما أن مكونات المجتمع المدني صارت تمارس السياسة من خلال دورها المساند لمرشح ضد مرشح، والترويج لبرنامج سياسي على حساب آخر؛ بالإضافة إلى أنها صارت تلعب دور المربع المفقود في مختلف المناسبات لصالح الدولة.

هذا الأدوار التي أطلقنا عليها إسم ثانوية ليست كما قد يُفهم منها أنها من دون تأثير على نسق المجال العام، بالعكس فإن تغيير طرفي العلاقة لأدوارهما المعلنة يسبب ارتباكا على مستوى الأنساق الفرعية، خاصة الأنساق الفرعية من جهة المجتمع المدني، لأن العلاقات البينية أفقية، عكس العلاقات بين مؤسسات الدولة فهي رأسية.

خاتمة :

إن المجتمع المدني كمفهوم وممارسة داخل الفضاء العام (publicsphere)، في الجزائر مهد الطريق لبروز خطاب وممارسة جديدة تعتبر جديرة بالدراسة والبحث. ولقد حاولنا تسليط الضوء على ما يدور بين الدولة بكل هيئاتها، وبين المجتمع المدني بمختلف مكوناته، من تفاعلات في مواقف يمكن تحديدها في موقفين هما: الإنشاء، النشاط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الكشف عن مواطن القوة والضعف في علاقة الدولة بالمجتمع المدني، في حين أن هذا الأخير يحاول دوما ملأ الفراغات وتقديم خدمات في شكلها التطوعي مع إشراك كل فئات المجتمع حتى يسهم نوعا ما في ترسيخ ثقافة العمل التطوعي لدى المواطن من جهة، وتحقيق مبدأ الديمقراطية التشاركية من جهة أخرى، دون نسيان الشيء الأهم من ذلك هوا المساهمة في بناء المجتمع في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و العلمية و التربوية ..... الخ .

قائمة المراجع:

الكتب :

1- إبراهيم، السهول. **نخب المجتمع المدني في المغرب: دراسة سوسيوسياسية**. ط1. الرباط: منشورات دار الأمان، 2015،

1- ليندة، لطاد بن محرز. **إشكالية مفهوم المجتمع المدني: قراءة سوسيوتاريخية**. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص142.

3- إبراهيم، بن داود. **المجتمع المدني بين الفاعلية والتغييب**. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015،

4- فوزي بوخريص. **مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات** ،افريقيا للنشر، المغرب ،2013، ص 64.

5- نزار، توفيق سلطان الحسو. **الصراع على السلطة في العراق الملكي**. ط1. بغداد: مكتبة الكندي، 1984.

6- عبد الوهاب، حميد رشيد. **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**. ط1. دمشق: المدى للثقافة والنشر، 2003،

المقالات:

1-رضوان، السيد. "**الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائر والاجتماع المدني والسياسي**". مجلة المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 292

2- عبد الرحمان، بوخاري. (2013)، "منظمات المجتمع المدني الإلكترونية في الجزائر "، [مقال على الشروق أون لاين] http://www.echoroukonline.com (13 أفريل 2017).

محاضرات :

1-- عز الدين، مهوبي. **المجتمع المدني وعلاقته ببناء الإنسان الواعي والمسئول**. سطيف: محاضرة، 19 أغسطس 2011. http://www.dailymotion.com/video/xkpzxw

2- Gautier Pirotte, **La notion de société civile, edition la découverte**, paris,2007

الهوامش:

[1] عز الدين، ميهوبي. **المجتمع المدني وعلاقته ببناء الإنسان الواعي والمسئول**. سطيف: محاضرة، 19 أغسطس 2011. http://www.dailymotion.com/video/xkpzxw

[2] إبراهيم، السهول. **نخب المجتمع المدني في المغرب: دراسة سوسيوسياسية**. ط1. الرباط: منشورات دار الأمان، 2015،

[3] ليندة، لطاد بن محرز. **إشكالية مفهوم المجتمع المدني: قراءة سوسيوتاريخية**. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص142.

[4] "المرجع نفسه،".

[5] عبد الرحمان، بوخاري. (2013)، "منظمات المجتمع المدني الإلكترونية في الجزائر "، [مقال على الشروق أون لاين] http://www.echoroukonline.com (13 أفريل 2017).

[6] "المرجع السابق"

[7] إبراهيم، بن داود. **المجتمع المدني بين الفاعلية والتغييب**. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015،

[8] Gautier Pirotte, **La notion de société civile, edition la découverte**, paris,2007,.

[9] فوزي بوخريص. **مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات** ،افريقيا للنشر، المغرب ،2013، ص 64.

[10] نزار، توفيق سلطان الحسو. **الصراع على السلطة في العراق الملكي**. ط1. بغداد: مكتبة الكندي، 1984.

[11] رضوان، السيد. **"الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائر والاجتماع المدني والسياسي"**. مجلة المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 292

[12] عبد الوهاب، حميد رشيد. **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**. ط1. دمشق: المدى للثقافة والنشر، 2003،